Issue 6271 Tuesday 12/2/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6271 الثلاثاء 6 من جمادى الاخرة 1440 هـ 12 من شباط (فبراير) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

ويكلكس المحبة المحلي

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

امتاز الشعب العراقي عبر تاريخة بحدة البصيرة والنظرة الثاقبة وبمستوى من البديهية والرد السريع والايجابي الهزلي في بعض الاحيات ,المقتضب..
حيث طلب الخليل ابراهيم عليه وعلى رسولنا افضل الصلاة والسلام من الباري عز وجل ارني كيف تحيي الموتى,هذا طلب؟؟؟؟
لانه مدرك ان الباري هو من خلق وخلق فصور وامامه الخلق الكثير ومدرك تمام الادراك ان لله الامرمن قبل و من بعد فطلب احياء الموتى لان ما من احد في الكون انذاك ولا بعد الا بتجربة الخليل (ع) وعيسى (ع) (رغم اختلاف الالية) وعلى رسولنا افضل الصلاة والسلام وتوقفت التجربة ولا زلنا نرى الخلائق وتكرار الخلق ,وصلنا ام لن نصل لكيفيتها,وليس لماهيتة التكوين.
وكلا التجربتين كانتا بامر من الباري عز وجل, وباذن منه. كان الجواب عراقيا عريقا ولازال بلى ولكن ليطمئن قلبي, وقلبه ملئه الايمان والاطمئنان, انما ليطمئن قلوب الاخرين.
ولماذا جاء ضيفي ابراهيم جادلهم في قوم لوط ,فلا تعيبو علينا الجدال.. اما موسى عليه السلام وعلى رسولنا افضل الصلاة والسلام.
ما تلك بيمينك يا موسى ...هي عصاي اتوكء عليها واهش بهاعلى غنمي ولي بها مارب اخرى ..القها ..ولو ترك لتحدث اطول واسهب، قولا له قولا كريما، ارجئه واخاه، كسر ع الاصنام اسألو اكبيرهم ، القوة في النار.
حدية في الاجابة وتنفيذ فوري ولا تاجيل .. قلنا للنار كوني بردا وسلام .
فلا تعتبو علينا اذا بدأنا بكلام قطعي...خونة..حرامية.. فاسدون ,عملاء ,جبناء,اطلع ,شلع قلع ,حدية في الموقف....
وبمطالبة كما طلب ابراهيم عليه وعلى رسولنا افضل الصلاة والسلام .. مع الفارق في الطالب والمطلوب.
اعلمونا بما يدورفي اجتماعاتكم وزياراتكم ولقئاتكم ,ليست العامة والدورية بل الخارجية منها ,حيث يدور جدل ونقاش وحوار حدي بين الكثيرين ويطلع علينا متحدث باسم احدجوانب القضية ليقول لنا قولا كريما عاما لايسمن ولايغني من جوع ,,,وضعنا مصلحة البلد وان العراق هوالرابح ولكن بعد حين اننا وضعنا المصالح المشتركة نصب اعيننا.
وهنا يقفز امامنا وكلكس المحبة من تسريبات اخبارية مبرمجة تفيد وتغني بعض الشيئ مما لاشيئ ، ولي فيها مارب اخرى، تتوفر امكانات وقابليات ومعلومات لدى المعنيين او احدهم ان يجيب على مجموعة اسئلة وفي دراسة ومنها ..ما هي الاسس المعتمدة في انشاء العلاقات الاقتصادية بكل انواعها مع دول الجوار
وماهي الاسس الاقتصادية المتعمدة لانشاء علاقات اقتصادية مع الدول الابعد
لماذا لايكون مبدء المقاصة الاقتصادي في تنشئة العلاقات الاقتصادية بدل من الاتفاقيات المتبعة الثنائية اوالجماعية
ما الفرق بينهما، وما هي مفاهيم الافضلية في التبادل التجاري بين دولة عن اخرى ، وماهي الاولوية في التعاملات مع الدول اقتصاديا، وهل سيجري ذلك الى ان تتمتع كافةالدول بحقوق وواجبات لنا وعلينا وماهي الاثار الاقتصادية القريبة المدى والبعيدة المدى لهذه الاتفاقيات على اقتصاد بلدنا والبلدين، ولماذا لايكون العمل بالمثل لاي حالة وبشكل تفصيلي.

كميات معينة

لماذا لايحدد سقف كميات لدخول بضاعة معينة وليس مفتوح (ولسد الحاجة الباقية محليا بالانتاج الوطني) .
كم عدد السلع المستوردة بشكل عام وكم تمثل السلع المستوردة داخل الاتفاقيات والتي تتمتع بمعاملة خاصة.
هل ممكن فرض رسوم داخلية على المستورد من غير الرسوم الكمركية,واحكامها بمواصفات معينة مثبتة ودقيقة.
على سبيل المثال في احدى دول الجوار فتح مطعم مكدونالد الشهيرفرع له ,لم يكن الاحتفال بفتح سفارة دولة بل اكثر,غريب علينا ,وكان الاتفاق ان تشترى كافة المواد من منتجات تلكم الدولة والذي حدث ,ان المطعم وضع مواصفات وهويتعامل معها في كل الفروع,اتضح ان تسعين بالمئة من منتجات الدولة المضيفة غير مطابقة للمواصفات مما حدا به للاستيراد من دول اخرى الامثال هنا تضرب وتقاس, هل تذكرتم المواصفات القياسية المعتمدة في العراق.

اعفاء

تم الاعفاء نعم واعفاء متبادل ولكن ضمن مقاييس ومواصفات و تركيبية وليس شكلية ورسوم داخلية، ثم ان الشعب العراقي مختلف مستويات الدخل فما المشكلة اذا بيعت البضلئع المتشابهه باسعار مختلفة,والذي انتاجها مختلف المواصفات, حينها ستكون بظاعة مختلفة ففي حالة الاتفاقية العراقية الاردنية ...تطفوعلى السطح الاسئلة التالية:-
لماذا امتلك التاجر والصناعي والزراعي الاردني هذه الامكانية لتصدير هذه الكميات من المنتجات للعراق ,وهل تم تحليل لذلك ؟
وهل وفرت الحكومة العراقية تسهيلات للمنتجين العراقيين مثل التي تتمتع بها هذه المجموعة في الاردن للحد الذي اخاف الكثيرين من المتاجرة على هذه السلع, وهل لدى المعنيين الاردنيين امكانية سد حاجة اسواق تزيد طلبا عن اسواقهم خمسة او ست مرات او اكثر فكل نفوس الاردن لاتصل بعدد نفوس بغداد فقط
ثم هل هي اقتصادية ام نفسية هذه الاستفسارات والاعتراضات والمواقف الطافية على السطح دون معرفة حيثيات هذه الاتفاقية وغيرها؟
اننا مع المستفسرين كليا ولكن؟؟
ان لوكلكس المحبة دور فاعل في هذا الامر.... ستتوالى الزيارات ..تركيا وروسيا ومصر والكويت وقطر والبحرين وهكذا ولوضع اسس نطالب وكلكس المحبة تسريب مبرمج لهكذا امور .
وليطمئن قلبي.....مع كل الفوارق,,,,,في الظاهر والجوهرللعبارة,,,
وكنا قد نوهنا في مكان اخر على ان العراق قادم وهم قادمون على علاقات اوسع والواجب عليه عدم الاسراع في توزيع السوق الاستهلاكي فقط بل علية مقاسمة الاستهلاك مع الانتاج وليس للاولوية في الزيارات
لذا نحن نؤكد على اهمية الدراسة المعمقة لحجم التبادلات والتعاونات الاقتصادية وبرمجتها لتصل في النهاية الى موقف ايجابي للعراق فقط وليس سلبي فان كانت مجموع الايجابيات اعلى نكون مهيئين لبناء العراق والا لاوليس هنالك ما يطمئن القلب.
وانا ارشح نظام المقاصى الاقتصادي الدولي لما له من فائدة جمة مالية واقتصادية وتنموية. وعلى التاجر والصناعي والزراعي ان يكون موقفه للعراق فقط اولا من الناحية العملية الاقتصادية
وماذا سيقول من قول او القوالين ,عن دخول العراق ,الى منظمة التجارة العالمية التي ستسحق الاخضر ان وجد واليابس غير الموجود

□ مستشار ومحكم دولي

> لماذا لايحدد سقف كميات لدخول بضاعة معينة وليس مفتوح (ولسد الحاجة الباقية محليا بالانتاج الوطني) ؟ كم عدد السلع المستوردة بشكل عام وكم تمثل السلع المستوردة داخل الاتفاقيات والتي تتمتع بمعاملة خاصة، وهل ممكن فرض رسوم داخلية على المستورد من غير الرسوم الكمركية,واحكامها بمواصفات معينة مثبتة ودقيقة ؟

شارع جمال عبد الناصر

حسن عاتي الطائي
بغداد

في قرار غريب يبعث على الدهشة والتساؤل ربما هو الأول ليس في الوطن العربي فقط وإنما على الصعيد العالمي أيضا ان يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتغيير إسم شارع من شوارع عاصمته (هو من إختصاص موظف صغير في بلدية المدينة)وان يأمر ذلك الرئيس بإقامة إحتفال خاص بهذه المناسبة يحضره شخصيا يعزف فيه النشيد الوطني ثم يقوم بنفسه بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية التي تحمل الإسم الجديد للشارع ..حدث ذلك في جمهورية موريتانيا الإسلامية التي أصدر رئيسها الجنرال محمد ولد عبد العزيز الذي قفز الى كرسي الحكم بإنقلاب عسكري قاده في العام 2008قرارا رئاسيا بتغيير إسم (شارع جمال عبد الناصر)الذي يقع في قلب العاصمة/نواكشوط/وتسميته بإسم جديد هو(شارع الوحدة الوطنية) ..
تبرر الحكومة ذلك التغيير الذي لم يجرؤ اي نظام حكم موريتاني سابق عبر اكثر من نصف قرن على القيام به بأنه جاء تخليدا للمسيرة التي نظمتها الحكومة وتقدمها الرئيس الموريتاني في نفس الشارع لمواجهة خطاب (التطرف والكراهية)في التاسع من كانون الثاني الماضي الذي أعلن بإعتباره يوما للوحدة الوطنيةوفق ماتقوله الرواية الرسمية،وان ذلك يأتي ضمن سلسلة كبيرة لتغيير أسماء الشوارع والساحات كما صرح بذلك وزير الداخلية ،كما ان ذلك التغيير ليس إستهدافا ولا تقليلا من قيمة أحد كما إدعى بصلافةوزير الثقافة الموريتاني.. لقداثار تغيير إسم الشارع توترا وغضبا وإستياءا كبيرا في الوسط الشعبي الموريتاني وأشعل منصات التواصل الإجتماعي رفضا وإستنكارا . في وقت أصدرت فيه الأحزاب والقوى السياسية الموريتانيةالناصرية واليسارية والوطنية المعارضة بيانات شجب وإدانة متهمةالسلطة القمعية بالتخطيط المسبق لذلك القرار اللاوطني الذي إستفز مشاعر الملايين من المواطنين الموريتانيين والعرب في كل مكان من الوطن العربي معلنة رفضها الشديد له وطالبت بالتراجع عنه معتبرة إياه مرتبطا بالنهج الايدولوجي للنظام الرجعي الحاكم وإستجابة ذليلة منه لأملاءات وضغوط القوى الأجنبية والرجعية الحاقدة على عبد الناصر ومشروعه الحضاري وفكره القومي التقدمي وترى فيه عقبة قوية تحول دون تحقيق أهدافها وأحلامها المريضة..ان المبررات والأسباب التي قدمتها الحكومة حول تغيير إسم الشارع لم تقنع احدا وجوبهت بالرفض والإستنكار وتم النظرالى القرار على أنه أمر مبيت ومدبر ومقصود إذ ان هناك شوارع عديدة تتصل بشارع جمال عبد الناصروقريبة منه تحمل أسماء رؤساء دول أجنبية كان الأحرى بالنظام تغيير أسمائها مثل شارع(ديغول)رئيس الدولة التي سيطرت على موريتانيا طويلاونهبت ثرواتها وإستعبدت وأذلت شعبها وليس تغيير إسم قائد حركة التحرر العربي صاحب المواقف الحاسمة في تثبيت دعائم الدولة الموريتانية منذ نيل إستقلالها وتحررها من الإستعمار الفرنسي في العام .. 1960إن إصرار النظام الرجعي على تنظيم تلك المسيرة البائسة في شارع جمال عبدالناصر وليس في أي شارع غيره ومن ثم إتخاذ ذلك ذريعة لتغيير إسمه الذي أصبح جزءا لا يتجزأ من الذاكرة الوطنية الموريتانية منذ الإستقلال دليل واضح على تحديه لمشاعر الجماهير الموريتانيةالتي منحت حبها وتقديرها لعبد الناصر وامنت بمبادئه القومية التقدمية وعلى تعمده إرتكاب جريمته مع سبق الإصرار والترصد إرضاء لرغبات القوى الرجعية والصهيونية التي مازال شبح وأسم عبد الناصر يؤرقها ويقلقها خاصة وهي تعرف مدى قوة الحركة الناصرية في الشارع الموريتاني وتأثيرها في الساحة السياسية ..لقد وقف عبد الناصر الى جانب الشعب الموريتاني الذي كان يسعى لتأكيد شخصيته الوطنية عبر تأسيس دولته المستقلة وأعترف بأن موريتانيا دولة قائمة بذاتها وليست جزءا من المغرب الذي كان يعتبرها محافظة مغربيةفي العام (1963) أثناء حضوره القمة التي عقدت في العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا) والتي تم فيها إنشاء (منظمة الوحدة الأفريقية) وتوقيع كل من المغرب وموريتانيا على ميثاق المنظمة مما أعتبر إعترافا مغربياضمنيا بموريتانيا كدولة مستقلة بتأثير من عبد الناصر ..وبالعودة قليلا الى الوراء فسنرى إن من أطلق إسم جمال عبد الناصر على هذا الشارع الحيوي الكبير الذي يبلغ طوله ثلاثة كيلو مترات ونصف وتقع فيه العديد من الوزارات ومؤسسات الدولة المهمة ومبنى الإذاعة والتلفزيون بالإضافة الى القصر الرئاسي هو الرئيس الراحل(المختار ولد داده) الذي أنتخب في العام ((1961ليكون اول رئيس للجمهورية بعد الأستقلال تقديرا منه للدور الريادي الحاسم لعبد الناصر في حياة امته العربية ولدعمه الكبير لإستقلال موريتانيا ووقوفه الى جانبها في المحافل الدولية وفي الجامعة العربية وتقديمه لها شتى أنواع المساعدات المادية والمعنوية بما مكنها من النهوض كدولة مستقلة فتية..كان (ولد داده)رحمه الله الذي أطيح به في إنقلاب عسكري عام 1978والذي توفي عام 2003شديد الإعجاب بعبد الناصر منذ أن كان طالبا يدرس في فرنسا ويعتبره بطلا قوميا عربيا وافريقيا أعاد للعرب وللأفارقة كرامتهم وحريتهم بعد ان أهانهم الأوربيون طويلا،وبحسب مذكراته التي نشرت في العام (2012) تحت عنوان (موريتانيا أمام الرياح والأمواج) فإنه كان يعتبر نفسه ناصريا مؤمنا بأفكار ومبادئ عبد الناصر القومية الثورية وبدوره التاريخي عربيا وأفريقيا وعالميا ...مهما يكن من أمر فإن جمال عبدالناصر الذي يستقر الان في قلوب الملايين من أبناء العروبة فكرا وعقيدة ورمزا للوحدة العربية وللثورةوالحرية والكرامة والتطلع للمستقبل وفي نفوس الملايين من أبناء الشعوب المقهورة في شتى بقاع الأرض التي ساهم في تحريرها وإسترداد حريتها رمزا للنضال ضد قوى الإستعمار والوقوف الى جانب الحق والعدل لن يضيره شيئا عندما يلجأ الحاقدون والرجعيون والظلاميون بين حين واخر لتغيير إسم شارع يحمل إسمه هنا أوساحة هناك،ذلك ان الشمس لا يستطيع أحد أن يحجبها بغربال أو بالأحقاد والأكاذيب أو بأي شيء اخر..

متى ينتهي الفساد في العراق ؟

ادهم ابراهيم
بغداد

أصدر السيد عادل عبد المهدي رئيس مجلس الوزراء أمراً بتشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد في العراق ، وهو اضافة جديدة لهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين في الوزارات . ويأتي هذا الامر بعد ان اصدرت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 وحلت الدانمارك في المركز الاول كاقل الدول فسادا .
وجاء العراق بالمرتبة 168 على مستوى العالم . وهذا يؤشر الاخطار التي تواجه الديمقراطية في العالم على وفق تصريح المنظمة المذكورة لم يشهد العراق فسادا على هذه الدرجة المهينة منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة قبل مايقرب من مائة عام الى يومنا الحاضر ,وبات يهدد امن المجتمع والمواطن ومستقبل العراق كدولة موحدة , وكل المحاولات الحكومية للقضاء عليه ماهي الا شكليات لذر الرماد في العيون وخطوات غير جادة . ولعل صعوبة التخلص منه تعود الى ان الفساد يبدأ من الاعلى الى الاسفل بمعنى ان من بيده النفوذ والسلطة هو الفاسد وهوالحامي للفاسدين . ونقصد بالسلطة هنا ليست السلطة الرسمية فقط وانما السلطة الخفية ايضا . . ففي مواجهة الدولة الرسمية الظاهرة للعيان هناك الدولة العميقة التي تعمل في الظل والخفاء وبيدها كل محركات الدولة الرسمية من رئاسة الجمهورية الى مجلس الوزراء والبرلمان . ولديها محطات فضائية تروج لها وميليشيات مسلحة تحميها . ونحن نعلم ان من بيده السلاح هو صاحب القرار النهائي في فرض قواعد اللعبة .
والدولة العميقة هذه تتشكل من مصالح متشابكة لافراد واحزاب وكتل يجمعهم هدف واحد وهو الحفاظ على مصالحهم وامتيازاتهم داخل الدولة الرسمية والمجتمع ,والقاسم المشترك بينهم هو حماية بعضهم بعضا من خلال اسكات الاصوات المعارضة لهم اما بالمال او بالتهديد وان لم ينفع فبالتصفية الجسدية حتى يضمنوا بقاء نفوذهم وسطوتهم.

تاثير عظيم

وهم بذلك اشبه بالمافيات المنتشرة في العالم بل هي اوسع واعظم تاثيرا ونفوذا وخطرا على الدولة الرسمية والموظفين العموميين وحتى القضاة ورجال الامن وبالتالي يعم ضررها على المواطن والمجتمع كله . انها تنظيمات عنكبوتية غير مرئية تسيطر على كل مفاصل الدولة وتجعلها عاجزة عن اصلاح نفسها ,او السير خطوة واحدة في اعادة السيادة الى بلد كان سباقا في التطور والازدهار في المنطقة . او تقديم الخدمات الاساسية للمواطن حتى دبت الفوضى في كل مفاصل المجتمع والدولة فاصبحت المنافذ الحدودية بيد الاحزاب الحاكمة .
وتم تهريب النفط وخصوصا في البصرة وكركوك وصلاح الدين ودهوك . وانتشرت الرشوة والمخدرات ونوادي القمار التي تدار من قبل بعض الاحزاب التي تصنف نفسها بالاسلامية ووزعت موازنات الدولة على منتسبي الاحزاب الحاكمة تحت عناوين رفحة او السجناء السياسيين او رواتب ومكافآت الاستشاريين والحمايات الخاصة والعامة او ما اصطلح عليه بالموظفين او العسكريين الفضائيين وغيرها.
وتم بيع وشراء الوزارات والمناصب الحكومية . وتقاسم الوقفين الشيعي والسني اموال الاوقاف واستخدماها في تنفيذ اجندات الاحزاب والكتل المتنفذة المسيطرة عليهما . وكذلك مجالس المحافظات والمحافظين حيث تقاسموا الاموال المخصصة للخدمات العامة
يعزو بعض الكتاب نشوء الدولة العميقة في العراق الى
سلوك الاحزاب التي جاءت مع الاحتلال الامريكي وهي تضم اذرع عسكرية استطاعت النفاذ الى كل مفاصل الدولة وسيطرت عليها . ولكننا نرى ان بداية نشوء الدولة العميقة الفاعلة في العراق وما رافقها من فساد وضياع الاموال العامة كانت خلال الولايتين الاولى والثانية لرئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي . الذي حاول فيها تسييس القضاء ,وتمكن من ربط الهيئات المستقلة برئيس الوزراء على خلاف ماجاء بنص الدستور ,وخصوصا هيئة الاعلام والنزاهة والاستثمار وامانة بغداد وقد سخرها في خدمته كشخص يطمح للاستفراد بالحكم كما قاد وزارتي الدفاع والداخلية مباشرة . وهيمن على المفوضية المستقلة للانتخابات التي ساعدته في الحصول على الولاية الثانية ,فمكنته من احكام السيطرة هو وازلامه على كل مفاصل الدولة ,كما وزع مناصب الخط الثاني من المدراء العامين ووكلاء الوزارات والمستشارين الى حلفائه في حزب الدعوة والتحالف الوطني . وقام بتوزيع اموال الدولة على بعض النواب ورؤساء الكتل من خارج التحالف الوطني وخصوصا اتحاد القوى ليضمن ولائهم مثل وزير الدفاع الاسبق وبعض شيوخ العشائر من الصحوات وبعض نواب الكتل المنافسة من مختلف الطوائف والقوميات . ولذلك نرى ان اكثر من ستمائة مليار دولار من ميزانيات الدولة خلال فترة حكمه قد اختفت ولم نشهد اية حسابات ختامية تبين اوجه صرفها . كما انتشرت في وقته الكومشيونات لكل العقود الداخلية والخارجية . اضافة الى المشاريع الوهمية والسيطرة على اموال بعض البنوك تحت ذريعة بناء المدارس ولم نشهد اية مدرسة او مركز صحي قد بني في عهده . اما الكهرباء فحدث ولاحرج فاغلب الاموال التي رصدت لها ذهبت في جيوب المحسوبين عليه وكذلك الصحة وعقود وزارة الدفاع اللوجستية وصفقات الاسلحة المختلفة والطائرات والمركبات وغيرها . وانتشر الفساد في اوساط بعض قادة القوات المسلحة ايضا . وقد نشر الاستاذ كاظم حبيب شكوى ضد نوري كامل المالكي رئيس الوزراء الاسبق بتاريخ . 24/10/2018 جاء فيها انه تسبب اثناء وجوده على رأس السلطة بكوارث هائلة حلت بالشعب العراقي ,كما وقعت مساحات واسعة من الاراضي العراقية ومدن كثيرة ومحافظات تحت احتلال وهيمنة قوات ارهابية مجرمة ,عصابات داعش الدموية التكفيرية . وسيادة الفساد على كل مفاصل الدولة ,والتفريط بعشرات المليارات من الدولارات الامريكية . . . وبروز مشاريع وهمية كلفت الدولة مليارات الدولارات . كما قدم القاضي السيد رحيم العكيلي الذي كان رئيسا لهيئة النزاهة شكوى الى الادعاء العام العراقي للتحقيق في التهم الموجهة للسيد نوري المالكي وتقديمه للمحاكمة

دولة عميقة

ومن ذلك يتضح ان رئيس الوزراء الاسبقهو من اسس للدولة العميقة اثناء تواجده على رأس السلطة الرسمية , وبعد ازاحته منها تفرغ لرئاسة الدولة العميقة التي عطلت كل المشاريع الاصلاحية للدولة , وفق اجندة معدة سلفا . وفرض نفسه ليكون نائبا لرئيس الجمهورية حتى تكون له صفة رسمية تمنع اتخاذ اي اجراء قانوني بحقه او بحق اقرباءه او حاشيته . وتم تشريع قانون يتيح للفاسدين وسارقي اموال الدولة من الافلات من العقاب بدفع مبلغ من المال على اعتبار انه استرجع الاموال المنهوبة وهكذا تم شرعنة الفساد وقد خرج وزير التجارة السابق من السجن رغم الحكم عليه على وفق هذا التشريع ,كما خرج آخرون محكومين بقضايا فساد اخرى يسيطر على الدولة العميقة رؤساء بعض الكتل السياسية والمتنفذين الكبار من مختلف الطوائف والقوميات . وهم يحكمون في الظل تحت لافتة الديموقراطية للدولة الرسمية ويصرحون برغبتهم في مكافحة الفساد والقضاء على المحاصصة وهم اسياد المحاصصة التي ضمنت لجميع الفاسدين مكانتهم في الدولة الرسمية وهم بذلك يديمون الزخم للدولة العميقة ومن ورائها الفساد الممول لها وبحماية الميليشيات المسلحة ان التاثير الخارجي على الدولة العميقة له تاثير فاعل في تنصيب الوزراء وصناعة الاحداث .
كما سيطرت بعض الاحزاب والكتل على دوائر الجنسية والجوازات والاقامة وتحول كبار الموظفين فيها الى اصحاب اموال طائلة من خلال ابتزاز المواطنين . وكذلك بيع وشراء التعيينات في الدوائر والمؤسسات الحكومية كافة . وان كثير من صفقات الدولة الداخلية والخارجية تتم من قبل اللجان الاقتصادية للاحزاب المتنفذة ورؤسائها وان حوالي اربعة الاف مدير عام ووكيل وزارة ومستشار في دوائر الدولة قد تم تعيينهم من قبل الاحزاب دون ان يمرروا على مجلس النواب . وهؤلاء من يسهل اعمال الدولة العميقة ويفرض قراراتها على الدولة الرسمية ان للفساد السياسي والاداري علاقة وثيقة وجدلية بالدولة العميقة ,بعنى ان احدهما يمول الاخر اويدافع عنه في مواجهة اي خطر يحدق باحدهما وقد يستخدمون الدولة الرسمية لشرعنة وادامة زخم الفساد والابقاء عليه واحيانا كثيرة يستخدمون الميليشيات التابعة للدولة العميقة لارهاب من يتصدى للفساد ومؤسساته وافراده لانه الاساس الذي يمول الدولة العميقة . كما تم تعطيل الرقابة في مجلس النواب واصبح الاستجواب شكليا وقد تم استبعاد كثير من الفاسدين من الحضور الى مجلس النواب . اضافة الى جعل الرقابة المالية شكلية . وتعطلت هيئة النزاهة , وخضع مفتشي الوزارات الى سلطة الوزير ففقدوا فاعليتهم وانتفت الحاجة اليهم ان الفساد السياسي والاداري ورديفه الدولة العميقة قد عطل كثير من لجان التحقيق .

نتائج تحقيق

كما تم وضع ملفات التحقيق في جريمة سبايكر ونتائج التحقيق في جريمة احتلال الموصل من قبل الدواعش المجرمين في الرفوف العالية دون ان يسأل احدا عليها لا من الادعاء العام ولا من اي مسؤول اخر . وهذا ينطبق على كل القضايا التي تم التحقيق فيها . حتى اصبحنا نشهد لجانا تحقيقية دون ان نطلع على اي نتيجة من نتائج التحقيق في كل قضايا امن الدولة والمواطنين . ولم تسلم البطاقة التموينية ولارواتب الرعاية الاجتماعية من الفساد المستشري ,كما تم الاستيلاء على الاموال المخصصة للنازحين والمهجرين من قبل اشخاص محسوبين عليهم واخيرا وليس اخرا التصفية الجسدية لكل معارض او ناطق بكلمة حق او اديب لتكميم الافواه وارهاب المواطن وهكذا شاع الارهاب والترهيب ,والفقر والتخلف والجهل والجوع والمرض والبطالة وانعدام الصناعة والزراعة في كل ربوع العراق الذي كان يكنى بارض السواد والخير والعطاء فاصبح يعيش في اكبر كارثة انسانية في العصر الحديث فلا عادل عبد المهدي ,ولا مجلس الفساد ولا اي حزب او كتلة سياسية مشاركة في هذا الحكم قادر على ازاحة الفاسدين ومن وراءهم الدولة العميقة التي تتاجر بكل موارد العراق من النفط الى ملح الارض ,حتى اصبح كل شئ تحت وصايتها . ومازالت مافيات الدولة والمتنفذين فيها رغم كل فسادهم وجرائمهم يتحدثون بصوت عال ,ويهددون كل من يقف في طريقهم ,ولديهم محطات فضائية ممولة من عرق جبين الشعب المسكين المغلوب على امره وعندهم جنود الكترونيون مأجورين او مغرر بهم ينشرون دعاياتهم وضلالهم وتجرؤهم على الشعب المتظاهر الذي يطالب باقل من حقه ويتهمونهم بالارهاب تارة وبالموالاة للنظام السابق تارة اخرى فهل علمت عزيزي القارئ لماذا لايتمكن احد من اصلاح العملية السياسية الفاسدة من اساسها او تعيين وزير تكنوقراطي من خارج الاحزاب والكتل ,او فرض سلطة الدولة ومؤسساتها الامنية الرسمية على الارض العراقية ,او فرض سيادة الدولة على الجميع . لان الدولة الرسمية ,كل الدولة من وزيرها الى اصغر عامل فيها اسيرة للدولة العميقة هذه . . ومتى ماسمعت ان احدا من قادة الميليشيات او الاحزاب او الكتل الحاكمة ,او عتاوي الفساد قد احيل للقضاء ,او الى اي محكمة خاصة او عامة . فعندئذ فقط تستطيع القول بان العملية السياسية يمكن اصلاحها ,وان الفساد سينتهي ,وان الدولة ستسير في مسارها الصحيح , وان الشعب سوف يتنفس الصعداء من ظلم وجور المافيات والاحزاب التي تعيث فسادا بالبلاد والعباد . وحتى الحجر ضاق ذرعا بهم . وليس هناك من رجل رشيد يوقف هذه التراجيديا الملهاة التي اسمها العراق الجديد